العلاقة التكاملية بين النحو والتفسير
(التراكيب اللغوية أنموذجًا)

الأستاذ المشارك الدكتور فليح مضحي السامرائي[1] الدكتور آماد كاظم محمد،[2]

الأدب العربي والنقد الأدبي، كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية، شاه علم ، ماليزيا،[1]

علوم القرآن، جامعة زاخو، دهوك، كردستان العراق،[2]

مقدمة:

الحمد لله الذي خصنا بخير كتاب أنزل، والصلاة والسلام على خير نبي أرسل. وبعد

اقترنت الدلالة النحوية بالمعنى عند علماء اللغة والبلاغة قديماً وحديثاً، وكان لهذه العلاقة أثر واضح في فهم دلالات النصوص اللغوية واستنباط المعاني والأحكام من القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد خصصت هذا البحث لدراسة التراكيب النحوية في القرآن الكريم وأثرها في اختلاف المفسرين والفقهاء، وذلك لأن الباحثين قبلي قد كتبوا عن الدلالة النحوية من مناحي جمة، أما التركيب النحوية فإنها وإن درست كظاهرة نحوية إلا أن ثمة تراكيب في القرآن مفتقرة إلى دراسات جديدة عنها؛ لذا أحببت أن اسبر بضعة تراكيب نحوية من القرآن وأقوم بدراسة تحليلية عنها مبينا أثرها في تتعدد المعاني وبتالي اختلاف المفسرين في تعيين الراجح منها.

وتهدف هذه الدراسة لبيان علاقة التأثير والتأثر بين التركيب النحوي والمعنى. إذ من الواضح أنه لا يمكن استنباط المعنى من العبارات القرآنية المركبة إلا بفهم علاقة الكلمات بعضها ببعض، فلا يمكن لكل لفظة على حدة أن يدل على معنى يمكن السكوت عليه، ولهذا فإن المعول عليه في ذلك هو علاقة كل كلمة من الكلمات المكونة للتركيب بما بعدها وما قبلها، وتفاعل كل كلمة مع أخواتها تفاعلاً لا يسمح بوجود معنى عند ابتعاد الواحدة عن الأُخرى. ويظهر مما سبق أن المعنى النحوي هو رباط يربط بين المعاني قبل أن يكون ربطاً بين الألفاظ. ويحسن بي أن أشير إلى أن منهجي في اختيار التراكيب الخمسة لهذه الدراسة هو المنهج الاستنباطي على أن بعضها لم تدرس أكاديمياً -بحسب استقرائنا المتواضع-وبعض الأخر درس أكاديمياً غير أنها لم تدرس من حيث بيان العلاقة بينها بين المعنى تأثيراً وتأثراً، وبيان أثرها في اختلاف المفسرين والفقهاء في استنباط المعنى والأحكام الفقهية من القرآن الكريم.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في عدم الاكتراث في الدراسات اللغوية بالجانب المعنوي والسياقي للجملة وكذلك قلة الاهتمام في الدراسات القرآنية بالجانب اللغوي من الجملة وهذا ما يؤدي الى عدم الوصل الى المقصد المتكلم فضلا عن فهمه، فجاءت هذه الدراسة لتبين العلاقة المتبادلة بين التركيب النحوي والمعنى من حيث التأثير والتأثر. وأن المعنى النحوي هو رابط يربط بين المعاني قبل أن يكون ربطاً بين الألفاظ. وأنه لابد من مراعاة السياق للكشف عن المعاني التي تحملها التركيب، وترجيح المعنى الذي تناسبه.

أسئلة البحث:

ثمة أسئلة عدة يجيب عنها البحث:

- ما نوعية العلاقة بين النحو والتفسير.
- ما العلامة الاعرابية هي الأصل لفهم النص او ان السياق والمعنى العام هما الأصل.
- ما نوعية التأثير والتأثر بن التوجيه النحوي للتراكيب اللغوية وتفسير القرآن.

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق اهداف عدة منها:

1. بيان نوعية العلاقة بين النحو والتفسير.
2. بيان أن المعنى هو الأصل باعتبار المتكلم وأن العلامة الاعرابية هي الأصل باعتبار المخاطب.
3. اظهار علاقة التأثير والتأثر بين التركيب النحوي والمعنى. بحيث لا يمكن استنباط المعنى من العبارات القرآنية المركبة إلا بفهم علاقة الكلمات بعضها ببعض.

المطلب الأول

وضع الخبر موضع الطلب.

الأصل في الجملة الخبرية أن يكون الغرض منها الإعلام بالخبر الذي دلَّ عليه الكلام، أي: إفادة المخاطب الحكْمَ الّذِي تضمَّنَتُهُ الجملةُ أو الْجُمَلُ الخبريَّة .

وقد يَخْرُج الخبر عن أصل المعنى الذي وُضِعَتْ له صِيَغُه، فَيُدَلُّ به على الأمر والنَّهْي والدُّعَاء. ويرى الإمام الزمخشري أن (الأمر) أو (النهي) بلفظ الخبر أبلغ من صريح الأمر والنهي، ويقول في قوله تعالى: **{وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ}** ."(لا تعبدون) إخبار في معنى النهي، كما تقول :(تذهب إلى فلان تقول له هذا)، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي، لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه .

وما يهم البحث هو صيغة النهي بلفظ الخبر.

فقد ذهب جمهور النحويين ، والمفسرين إلى جواز أن تفيد (لا) النافية النهي -من دون أن تجزم- إفادة أقوى من إفادة (لا الناهية) وعللوا ذلك بأن فيه حمل للمخاطب أبلغ حمل بألطف وجه.

وقد اختار الباحث قوله تعالى: **{إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ* لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ}**، أنموذجا لوضع الخبر موضع الطلب في القرآن الكريم.

المطلب الثاني

الاختلاف في تعين صاحب الحال

عرَّف النحاة الحال بأنه وصف فضلة يذكر لبيان هيئة الاسم الذي يكون الوصف له، فقد تكون لبيان هيئة الفاعل أو المفعول نحو قولك:(ضربت زيداً قائماً)، فيصح في هذا المثال أن تجعل (قائماً)حالاً من أيهما شئت، وقد تكون حالاً منهما مجتمعة، نحو قولك :(لقيته راكبَيْنِ)، فراكبين وقع حالاً من الفاعل والمفعول معاً.

وقد اختار البحث قوله تعالى:{**وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً**}. أنموذجا للدراسة. وقد ساق توجيهين لهذه الآية: الأول: تكون لفظة (**كافة**) حالاً من (**المشركين**) أي :حالاً من المفعول ويكون معنى الآية: أي: "قاتلوا جميع أنواع المشركين والكافرين برب العالمين .ولا تخصوا أحداً منهم بالقتال دون أحد ،بل اجعلوهم كلهم لكم أعداء كما كانوا هم معكم كذلك". والثاني: تكون (**كافة**)حالاً من الواو، أي: من الفاعل، فيكون المعنى: "وقاتلوا جميعكم المشركين، فيكون فيها وجوب النفير على جميع المؤمنين".

وقد اتفق العلماء على أن (كافة)تعرب حالاً، لكنهم اختلفوا في تعيين صاحب الحال.

المطلب الثالث: العطف المفرد الظاهر على الظاهر.

قسم النحاة العطف إلى عطف بيان وعطف بالحرف ويسمى نسقاً.

وسنقتصر في هذا المبحث على العطف بالحرف، وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف. وثمة صور عديدة لهذا النوع من العطف نذكر منها: **عطف المفرد الظاهر على الظاهر**:

وغرض هذا النوع من العطف هو: تحصيل مشاركة الثاني للأول في الإعراب ليعلم أنه مثل الأول في فاعليته ومفعوليته، ليتصل الكلام بعضه ببعض، وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم هذا الإعراب؛ لذلك اختلف المفسرون والفقهاء في كيفية طهارة الأرجل من بين أعضاء الوضوء لاختلافهم فيما عطفت عليه في قوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ}**.

فذهب الأمامية من الشيعة إلى أن الواجب فيهما المسح العطف من عبارات البصريين ، والنسق من عبارات الكوفيين .

المطلب الرابع

الاستثناء بالمشيئة

الاستثناء: هو إخراج بـ(إلا)أو إحدى أخواتها عما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل. وقال ابن يعيش: "الاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيصُ صفة عامة، فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء، فإذا قلت :(قام القوم إلا زيداً) تبيَّن بقولك:(إلا زيدا) أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر، إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً، وهذا معنى قول النحويين:(الاستثناء إخراج البعض من الكل)".

وينقسم الاستثناء إلى تام ومفرغ، وينقسم التام إلى متصل ومنقطع.

والذي نحن بصدده هو الاستثناء بالمشيئة. وقد اختلف العلماء في هذا النوع: هل هو متصل، أو منقطع أو مفرغ أو هو قسم برأسه؟ ويبدو أن سبب الخلاف هو أن هذا النوع من الاستثناء لم يكن معهوداً في كلام العرب المنظوم والمنثور قبل نزول القرآن الكريم؛ لأن هذا الأسلوب من الأمور العقائدية التي استحدثت بعد بعثة الرسول وأصبح من ركائز عقيدة المؤمن ،لقوله تعالى :**{ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ }**.

المطلب الخامس

تعلق المعمول بعامله

التعلق لغةً: هو ارتباط الشيء بالشيء وملازمته له كأنه جزء منه كما قال ابن فارس (ت **395**هـ):"(العين، واللام، والقاف) أصل صحيح يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي ...تقول أعلقت الشيء أعلقه تعليقاً، وقد علق به إذا لزمه والقياس واحد". وفي اصطلاح النحاة: هو تعلق الظرف أو الجار والمجرور بالعامل لتكملة معناه الفرعي. وذهب جمهور النحاة إلى ضرورة تعلقهما بالفعل أو بما يشبه الفعل ليصبحا تامين ذوي فائدة.

وقد ذهب ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) إلى إلغاء نظرية العامل بأكملها، واعترض على النحاة في تعليقهم الجار والمجرور بالفعل معللاً أن الاسم مع الجار والمجرور في نحو قولك:(زيد في الدار) كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في)فلا حاجة إلى تقدير عامل (مستقر أو كائن) لإتمام المعنى.

والصواب قول الجمهور ؛لأن السبب في مجيء الجار والمجرور وتعلقهما بالفعل هو أن كلاً منهما مكمل للآخر ومتمم لمعناه، فالفعل له معناه الذي يؤديه في جملته، ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكمل إلا بالظرف أو الجار والمجرور اللذَين يأتيان ومعهما جزء من الفائدة ينضم إلى الفائدة المتحققة من الفعل ،فيزداد المعنى اكتمالاً ،فالتعلق قيد للفعل وللظرف والجار والمجرور معاً ،والعلاقة بين الجانبين علاقة تأثير وتأثر ،فهما يفيدان الفعل في إيضاح معناه ،وتكميله إذ يحددان زمانه أو مكانه أو سببه، والفعل يقيدهما إذ يظهر معناهما ،

وينصب الظرف ظاهراً والجار والمجرور تقديراً لكون الجار والمجرور بمنزلة المفعول به لذلك الفعل لوقوع معنى الفعل عليه؛ كما يقع على المفعول به.

الخاتمة

في ختام البحث يحسن بنا أن نجمل بعد التفصيل فنشير إلى النتائج التي توصلنا إليها:

1. إن ثمة العلاقة متبادلة بين التركيب النحوي والمعنى من حيث التأثير والتأثر. وأن الأصل في النظم والتراكيب النحوية هو المعنى، والألفاظ وسيلة للإفصاح عنها، وأن المعنى النحوي هو رابط يربط بين المعاني قبل أن يكون ربطاً بين الألفاظ. وأنه لابد من مراعاة السياق للكشف عن المعاني التي تحملها التركيب، وترجيح المعنى الذي تناسبه.
2. من بديع أسلوب القرآن وضع الخبر موضع الإنشاء بحث تفيد الطلب إحداث الفعل أو تركه إفادة أقوى من إفادة الجمل الإنشائية نفسها، وعلة ذلك أن فيه حملاً للمخاطب بألطف وجه.
3. إذا اختلف المعنى المستفاد من التوجيه النحوي مع الحكم الشرعي في الظاهر وجب الجمع والتوفيق بينهما اعتماداً على القرائن الخارجية، كما في قوله تعالى: {**وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً**} فيقتضي من جعل (كافة) حالاً من الفاعل أن يكون الجهاد فرض عين ،ومن جعلِها حالاً من المفعول وجوب قتال المشركين جميعهم بلا استثناء، وهذا مخالف للمعنى الشرعي . وقد وفَّق البحث بينهما بأن المقصود من جعلها حالاً من الفاعل هو معاملة المثل، ومن جعلها حالاً من المفعول هو قتال المشركين المحاربين جميعهم، جمعاً بين الأدلة.
4. إن الاستثناء بالمشيئة لم يكن معهودا في كلام العرب المنظوم والمنثور قبل نزول القرآن الكريم؛ لأن هذا الأسلوب من الأمور العقائدية التي استحدثت بعد البعثة.
5. يتعلق الظرف والجار والمجرور بالعامل لتكملة معناه الفرعي وليصبحا تامين ذوي فائدة، وأن الأصل في العامل المتعلَّق به أن يكون فعلاً. وهذا العامل قد يكون مذكوراً أو محذوفاً، والمحذوف قد يكون عاماً دالاً على الاستقرار فيكون حذفه واجباً، أو يكون خاصاً لوجود قرينة فيكون حذفه جائزاً.

شكرا على حسن الاصغاء